

توظيف المسألة المورسكية في امتداد حكم آل عثمان نحو المغرب الأوسط

The Use of the Morecian Issue in the Extension of the Othmans Reign Towards the Central Maghreb

د. محمد ميلودي*

جامعة محمد خيضر بسكرة miloudimiloudi07@gmail.com

تاريخ الإرسال	2019/12/22م	تاريخ القبول	2019/12/22م
---------------	-------------	--------------	-------------

ملخص

شكلت مسألة دخول العثمانيين إلى الجزائر نقطة تحول في مسار العلاقة بين العدو المغاربية وأروبا الغربية التي حاول ملوكها تجديد أطماعهم الدينية القديمة بعد أن استولى الأسبان على ملك الأندلسيين وبالعوا في قتلهم وتشتيتهم. ومهما اختلف المؤرخون في توصيف حالة التواجد العثماني ببلاد المغرب الأوسط، بين من اعتبر أن هذا التواجد منع تكرار المأساة الأندلسية في هذا الحيز الجغرافي المغاربي وبين من عد ذلك توسعا لا يختلف عن التوسعات والأطماع التي عرفتها المنطقة منذ القدم، فإن المؤكد أن عوامل عديدة مهدت لوصول العثمانيين إلى هذا الفضاء الترابي الغربي من العالم الإسلامي، ومنها الخطر الإسباني والقضية المورسكية، إذ استغل حكام آل عثمان هذه المسألة لتبرير تواجدهم وتقوية صلته بالمحكومين، وشكل الأندلسيون قطعة أساسية من بنية الحكم واستمراره بالجزائر آنذاك بعد أن رأوا في العثمانيين بمثابة المنقذ لهم، وهذا ما دفعنا ضمن هذه الورقة البحثية لإثارة مسألة: كيف استغل العثمانيون القضية المورسكية لتثبيت تواجدهم في المغرب الأوسط؟

الكلمات المفتاحية: المغرب الأوسط؛ المورسكيون؛ الإسبان؛ الحكم العثماني.

Abstract

The Ottoman reign played crucial role in Maghreb and Western Europe relationship, European kings tried to renew their old religious ambitions after Spanish seizure to Andalusian Kingdom. Historians differ in Ottoman presence description in Middle Maghreb countries. Some considered this presence prevented Andalusian tragedy recurrence in Maghreb geographic space whereas others considered it expansion similar to previous the region has previously known. Certainly, many factors paved the way for Ottomans' arrival in western space of Islamic world, including Spanish threat and Moorish issue. As Ottoman rulers took advantage of this issue justifying their presence and strengthen their relationship with people. Andalusians formed essential piece of governance structure and continuation in Algeria considering Ottomans their savior. This raised issue: How did the Ottomans take advantage of the Moorish issue to establish their presence in central Maghreb?

Keywords: Middle Maghreb; Moorish; Spanish; Ottoman reign

1 - مقدمة

مهدت الظروف الحرجة التي عاشتها منطقة الغرب الإسلامي لوصول العثمانيين إلى الجهة الغربية من حوض المتوسط. ومهما اختلفت الروايات التاريخية في أصول الإخوة بربروس وعلاقتهم بالسلطة العثمانية في بادئ نشاطهم البحري في سواحل شمال إفريقيا وجنوب أوروبا، فإن المؤكد أن تحركات هؤلاء البحرية قد مثلت نواة لبداية التحول في مسار العلاقة بين الشرق والغرب إذ عادت على إثرها هيبة المسلمين مجددا بعد نكبة غرناطة آخر معاقل الأندلس التي سقطت سنة 1492م، وما تلا ذلك من حملة شعواء على مسلمي المنطقة من تقتيل تهجير وسجن وتعذيب وتصفية عرقية قل نظيرها في العصر الحديث، وهو ما ترك أعدادا هائلة من المورسكيين يفدون مجبرين على بلاد المغرب الإسلامي كمهاجرين ومهجرين.

والحق أن منطقة المغرب الإسلامي قد مثلت عبر العصور والأزمنة امتدادا طبيعيا لبلاد الأندلس منذ الفتح العربي الإسلامي، إذ توافد عليها أهالي تلك الديار زرافات ووحدانا في سبيل التجارة وطلب العلم وكذلك لأداء فريضة الحج وما شابه ذلك (شويتام، 2006، ص 56-57).

إن الحملة الأسبانية على بلاد المغرب الإسلامي كانت حربا دينية صليبية أساسا، وهذا ليس حكما ذاتيا أو تعصبا دينيا وإنما هو واقع وحقيقة أجمعت عليها الكتب والروايات التاريخية، ولعل أبرز ما يدل على ذلك وصية الملكة إيزابيلا القشتالية بعد موتها سنة 1504م، بقولها: "إنني أرجو الأميرة ابنتي والأمير زوجها وأمرهما بطاعة وصايا أمنا المقدسة طاعة تامة، وأن يكونا حماة والمدافعون عنها حسب ما يقتضي واجبهما وألا يكفا من متابعة إفريقيا، ومحاربة الكفار في سبيل الإيمان ..." (هاليلي، 2014، ص 322).

وبالفعل تم تنفيذ سياسة إيزابيلا مباشرة، فبعد سنة من وفاتها، تم احتلال المرسى الكبير سنة 1505م، ووهران سنة 1509م ثم تم احتلال مستغانم سنة 1511، وتلمسان سنة 1512م، وتنس سنة 1509، وبجاية 1510م، والجزائر 1511م، وعنابة 1512م، (هلايلي، 2014، ص 322 - 323) فكان احتلال هذه المدن متابعة لاحتلال إفريقيا ومحاربة للكفار في سبيل الإيمان حسب وصية الملكة إيزابيلا وهي تحتضر، بعد إدراكها أن هجرة أعداد هائلة من المورسكيين إلى سواحل المغرب قد تشكل خطرا على بلادها المسيحية من بعدها وقد تكون نقطة بعث للأندلس الإسلامية من جديد، خاصة وأن ساعات قليلة فقط تفصل سواحل اسبانيا الجنوبية عن سواحل المغرب الشمالية، وما تخوفت منه الملكة إيزابيلا كاد أن يحدث مع العثمانيين الذين حرروا سواحل المغرب من الاحتلال الصليبي ومارسوا ضغطا رهيبا على الأسبان مستغلين في ذلك المسألة المورسكية التي شغلت المسلمين آنذاك. وعلى هذا حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن التساؤل التالي: كيف استفاد العثمانيون من القضية المورسكية لبسط سلطتهم ومد حكمهم؟

ونظرا لطبيعة الموضوع المدروس، كان المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي هو المنهج المتبع في الدراسة من حيث هو الأنسب لوصف الوقائع والأحداث التاريخية الخاصة بالمورسكيين وعلاقتهم بالعثمانيين وتشريح وتحليل طبيعة هذه العلاقة وكيف استفاد العثمانيون من وضعية المهجرين المورسكيين والظروف السائدة آنذاك لتثبيت حكمهم.

وقد سعينا من خلال هذا البحث تبين أنه كما أنقذ العثمانيون المورسكيين من المحرقة الصليبية قدم لهم هؤلاء الأخيرين خدمات مهمة برزت أساسا في إضفاء الشرعية لامتداد حكمهم وتثبيتته.

2 - استغلال القضية المورسكية لتبرير التواجد وإضفاء الشرعية

منذ قدوم العثمانيين إلى الجهة الغربية للبحر المتوسط نذروا أنفسهم لإنقاذ مسلمي الأندلس سواء أكان ذلك بشكل فردي كما كان الحال مع الإخوة بربروس أو بشكل رسمي عند انضواء هؤلاء تحت لواء الدولة العثمانية، فقد أمر خير الدين بربروس سنة 1529م، بنقل 6000 مورسكي من بلنسية (هلايلي، 2014، ص 326-327)، كما قام من جهته درغوت رايس سنة 1569م، بنقل حوالي 1500 مورسكي من نفس المنطقة، ومن منطقة أليكانت قام حسن فنزيانو هو الآخر (1582-1588م)، بإنقاذ 2000 مورسكي من المحرقة الكاثوليكية ومحاكم التفتيش الصليبية (هلايلي، 2014، ص 331)، وقد تضرر الأندلسيون كثيرا من الاعتداءات الإسبانية حتى قدرت كتب الإخباريين عدد الضحايا بثلاثة ملايين نسمة (خوجة، 1982، ص 63)، ولهذا فروا بأعداد هائلة نحو المدن الساحلية الجزائرية وكذا الداخلية إلى أن قدر عددهم مطلع القرن 17م، بـ 2500 مورسكي وهي نسبة تمثل رقما مهما من مجموع سكان الإيالة آنذاك (هلايلي، 2014، ص 329).

لقد أصبح إنقاذ المورسكيين بل المسألة المورسكية عامة في البحر من أهم سياسات الحكام العثمانيين بالجزائر مع بدايات تمهيدهم للأرض وإخضاعهم للسakنة خاصة وأن هذا يدخل ضمن مبدأ الجهاد ضد الكفار الذي قامت عليه الدولة العثمانية في الأناضول وحقق انتصاراتها منذ بداية تشكلها، بل مثل العصب الرئيس في تقوية مركز الحكم وتوسيع نفوذ وسلطة أسرة آل عثمان وجعل سلاطينها امتدادا لخلفاء الدول الإسلامية التي سبقتهم، ولهذا السبب كان الديوان السلطاني يراقب عن كثب وباهتمام شديد منجزات الأسطول البحري الجزائري وانتصاراته وما كان يقوم به في سبيل خدمة دار الإسلام، إذ نجد أن السلطان كان يرسل فرمانات خصيصا لذلك تشجيعا للمجاهدين والغزاة حتى

يكونوا أسوة لغيرهم في الإقدام والبسالة في مواجهة أعداء الدولة وهذا ما نستشفه من الفرمان الذي بعث به السلطان مراد الثالث إلى حاكم الجزائر آنذاك جعفر باشا بتاريخ 990هـ/1582-1583م، ومما جاء في مضمون الرسالة:

حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب

أرسل جعفر باشا أمير أمراء جزائر الغرب الأسبق رسالة إلى حضرتي الشاهانية يقول فيها أن الجند المظفر الموجود في الولاية الجزائرية وسائر الفرق من رؤساء المشاة ورؤساء الكتائب والفرق وغيرهم من الجنود الإنكشاريين الذين هم عبيدي قد قدموا أحسن الخدمات في الحرب وضد الكفار أو ضد الأعراب أو في البحار... لكي يكونوا أسوة لغيرهم من الجنود والعساكر فقد أمرت بما يلي:

عند وصول أمري إليك بادر إلى إكرام كل واحد منهم فردا فردا... حتى يطيعوك وينقادوا لأوامرك للدفاع عن البلاد والعباد... ثم حاول أن توزع العطاءات بينهم بالقسط والعدل وعلى أساس رتبته وأقدميته في الخدمة ونهم لاستعداد للسنة القادمة حتى يكونوا جاهزين عند الطلب" (مهمة دفترى 46، العدد 326، 990هـ).

ولإضفاء الشرعية الدينية على التواجد العثماني في منطقة المغرب الإسلامي عامة والأوسط خاصة، وصل الحد إلى نقل الصراع باسم مجاهدة الكفار إلى الداخل الأسباني وذلك باستغلال المسألة المورسكية لخلق الاضطراب وزرع البلبلة والتصددع في ذلك البلد الذي كان يمثل الخطر الحقيقي للتواجد العثماني وامتداده في منطقة المغرب الإسلامي، فكما تشير كتب الإخباريين والدارسين أنه مع بداية أكتوبر من عام 1569م، حاصر الثوار الغرناطيون مدينة ألميرية كردة فعل عن الاضطهاد والتعسف والتقتيل والتهجير الذي تعرضوا له محاولة منهم لاستعادة ملكهم الضائع وذلك على الرغم من اختلال

موازن القوى بين الأسبان القوة الصاعدة آنذاك ومسلمي الأندلس الضعفاء، وهنا وجد العثمانيون الفرصة سانحة فاستغلوا هذه الانتفاضة وعملوا على دعمها، إذ قام حينها العلاج علي (1568-1571م) بتزويد المورسكيين بأربعين سفينة وصلت إلى سواحل الميرية وقتذاك (هلايلي، 2007، ص 114).

وحقيقة أن هذه الانتفاضة أخرجت الأسبان وتخوفوا منها أيما تخوف من أن تكون بؤرة لاسترداد ما أخذوه عنوة من المسلمين، وهذا ما أثبتته التقارير الاسبانية آنذاك وكذلك ما يتضح من الاهتمام الشديد الذي حظيت به القضية من قبل المسؤولين الأسبان، فقد قدرت السلطات الاسبانية حينئذ عدد الثائرين بنحو 150000 شخص وحرص الملك الاسباني فليب الثاني (1556-1598م) عندها على كتمان الأمر خشية وصول خبر الانتفاضة للسلطات العثمانية التي كانت تتحين الفرصة للإطاحة بعرشه، ورغم ذلك فإن العثمانيين تمكنوا من إيصال مساعدات عسكرية عاجلة تمثلت في 400 بندقية إلى الأراضي الأندلسية وكمية من الذخائر الحربية إضافة إلى ضباط من الجيش لنقل الخبرة ومساعدة الثائرين (هلايلي، 2007، ص 114).

والجدير بالملاحظة في هذا المقام أن الاستخبارات الاسبانية كانت تسعى كذلك من جهتها كردة فعل عن تدخلات العثمانيين في بلادها إلى خلق اختلالات ونقاط ضعف وهشاشة في بنية الدولة الجزائرية، ولهذا حاولت السلطات الاسبانية الإضعاف من قوة تحالف المورسكيين والعثمانيين ضدها وزرع الشك بين الطرفين، وهذا بعد أن كان نجاح العثمانيين كبيرا في الجزائر بخصوص توظيف القضية المورسكية وما سبب ذلك من مشاكل وضغط على الأسبان في غرب المتوسط، وما يثبت محاولات تدخلات الحكومة الاسبانية، لتنفيذ مخططاتها من أجل قطع صلة الربط بين العثمانيين والأندلسيين لإفشال سياسة الدولة الجزائرية الرامية لاستغلال القضية المورسكية لتبرير تواجد

وسلطة حكام آل عثمان على البلاد، التقارير والمراسلات العديدة التي كانت بين كبار مسؤوليها في هذا الشأن والتي كانت تتبع أخبار المورسكيين وتحركاتهم نحو إيالة الجزائر واتصالهم بها مثل ما تحيل إليه رسالة السيد أجيلا إلى حاكم بلنسية في 23 أبريل سنة 1541م، عن مغادرة أفواج مهمة من المورسكيين باتجاه الجزائر بعد فشل حملة شارل كانت (هلايلي، 2014، ص 330) ، ولإفشال مساعي العثمانيين وفصلهم عن الملف المورسكي كان الأسبان يقدمون إلى الجزائر في شكل جواسيس ومخبرين عن هذه المسألة في زي كتلانيين وطلبيان ومحترفي للتجار (هلايلي، 2014، ص 325)، إلا مختلف المساعي والأعمال العدائية والجوسسة الاسبانية باءت بالفشل بل ساهمت أحيانا في زيادة اللحمة بين المورسكيين والعثمانيين في الجزائر، وذلك راجع لحقيقة الرابط الروحي الذي جمع بين الطرفين وعمليات الإنقاذ الكبرى والجهود التي قام بها ممثلي سلطان آل عثمان تجاه مسلمي الأندلس .

وللإشارة أن العثمانيين بالإضافة إلى محاولة شرعنتهم لوجودهم حاولوا كذلك إلى كسب ود الأندلسيين، ويتبن هذا من المكانة الخاصة التي أعطاها العثمانيون للمورسكيين والتي تظهر في الاستقبال الذي كان يحظى به هؤلاء في الديوان السلطاني والرد السريع عن تظلماتهم وشكاويهم وتشديد الأمر على حكام الإيالة والقضاة والمباشرين للاهتمام بهم وإنصافهم وإعطائهم كامل مستحقاتهم، وهذا ما يتضح على سبيل المثال من الفرمان السلطاني الذي أرسل لمسؤولي الإيالة في 19 رجب 981هـ الموافق لـ 13 ديسمبر 1573م والذي جاء فيه ما يلي:

"تقدم فقراء الأندلس ومدجل بعرض حال أنهم من الفقراء ويريدون عن عمل وليس لديهم حرفة وأن هناك مخصصات (جهات كثيرة) لبلادهم في الجزائر إلا أن القضاة والمباشرين يعطون تلك المخصصات في حالة شغورها إلى أهالي

البلاد ويدعون أنها ليست من حق الأندلسيين أو من حق أعراب مدجل لذلك نأمر:

بإعطاء تلك المخصصات في حالة توفرها إلى المستحقين من فقراء المسلمين من أهل العلم والقرآن سواء كانوا من أعراب مدجل أو الأندلس أو غيرهم. وأمرنا حال وصوله عليك بالتنبيه على القضاة والحكام ومتولي الأوقاف هناك ألا يتعللوا بالأعذار إزاء توزيع المخصصات. " (مهمة دفترتي 23، الحكم 244، بتاريخ 981هـ).

3- استغلال القضية المورسكية في تثبيت الحكم واستمراره

إن نجاح الحكام العثمانيين في إرساء قواعد حكمهم في بلاد المغرب عامة والجزائر بصفة أخص، تحتاج إلى دراسات مطولة وقد أنجز منها عدد لا بأس به حاولت في طياتها الإجابة عن فلسفة إدارة وحكم آل عثمان وسعت لتفسير سلسلة تثبيتهم لأركان دولتهم، فهذا الموضوع ليس بالجديد، ولكن حسبنا في هذه السطور أن نبرز مسألة مهمة في التاريخ الإسلامي الحديث وهي: كيف استثمر مسؤولو وحكام آل عثمان قضية مهجري الأندلس ومحتهم في تثبيت حكمهم وإرساء قواعده واستمراره لمدة زادت عن ثلاثة قرون في المغرب الإسلامي، كما استغلوا غيرها من العوامل في المشرق لإضفاء شرعيتهم وألوية حكمهم للبلاد العربية على غرار محاربة الصفويين وحماية الحرمين الشريفين من الخطر البرتغالي في الجزيرة العربية.

لقد كان العثمانيون بدون لف ولا دوران بمثابة منقذي الإسلام في العصر الحديث ومركز قوة المسلمين وخلفوا بكل جدارة الأمويين ثم من بعدهم العباسيين واستولوا بعد ذلك وبصفة نهائية سنة 1517م، على ملك المماليك الذين تراجعت قوتهم وضعف سلطانهم في آخر أيامهم ولم يتمكنوا من مجابهة الخطر الصليبي الذي احتل جهات عديد من بلاد الإسلام، وكان دور العثمانيين أكبر في منطقة المغرب الإسلامي، خاصة بعد أن استجابوا لنداء الاستنجد الذي

وجهه لهم ساكنة المغرب وتمكنوا من طرد الأسبان الذين احتلوا مناطق مختلفة من ساحل شمال إفريقيا، وما يضاف لإنجازات العثمانيين في مطلع الفترة الحديثة التي عرفت تصاعد بشكل ملفت للهجمة الصليبية هو وإسعاف مسلمي الأندلس المهجرين عنوة من بلادهم، لذلك فلا غرابة أن نجد توارث الطائفة الأندلسية التي شكلت في الفترة العثمانية مكون رئيس في مجتمع الإيالة الجزائرية تقديم خدماتهم للحكام العثمانيين ومساعدتهم على تثبيت دعائم دولتهم عن طريق المساهمة في إنجاح إدارتهم للبلاد وتسييرها خاصة في الجيش بمختلف تشكيلاته والإدارة الحضرية بكل تفرعاتها :

3-1 الجيش

إن دخول العنصر الأندلسي في القوات العسكرية العثمانية كان منذ وقت مبكر وهو ما ساعد سلاطين آل عثمان على بسط سلطتهم ومد حكمهم في الفضاءات الداخلية الجزائرية بسلاسة ودون عراقيل تذكر، فقد وقف الأندلسيون بجانب الحكام العثمانيين ضد بقايا الإدارة الحفصية التي كانت تتبع لها ولو شكيا بعض المناطق في المغرب الأوسط وبالتحديد الجهة الشرقية من هذا المجال الترابي، ونلاحظ كذلك أن نفس الموقف كان للأندلسيين مع العثمانيين ضد بقايا الإدارة الزيانية التي سيطرت على الجهة الغربية من البلاد الجزائرية أو بلاد المغرب الأوسط كما كانت تعرف عهد ذاك، كما ساندوا القوات العسكرية العثمانية ضد الزعماء والأمراء المحليين وحكام الدويلات التي تقاسمت بعض مناطق البلاد، مثل وقوفهم ضد حاكم إمارة كوكو أحمد ابن القاضي وكذلك معارضتهم لحاكم مدينة الجزائر سالم بن التومي (هلايلي، 2014، ص 338).

هذا وقد استفاد خير الدين بربروس من المورسكيين عندما دخل مدينة المدينة سنة 1517م، حيث ترك إلى جانب الحامية التركية 500 رجل من أهالي

غرناطة وبلنسية وأرغوان، وهو ما يترجم الثقة الكبيرة التي وضعها العثمانيون في الأندلسيين حينما تركوا عددا هائلا منهم إلى جانب حاميتهم العسكرية في بلاد تم فتحها مجددا، كما شارك 5000 أندلسي إلى جانب القوات العثمانية ضد حملة " شارل كانت " على مدينة الجزائر سنة 1541م، وحسب تقديرات بعض المخبرين الأوروبيين، أن الجيش الجزائري كان يضم سنة 1566م، ما يقارب 6000 مورسكي، وهو عدد معتبر جدا بالنسبة للعدد الإجمالي للقوات العسكرية العثمانية العاملة بالإيالة، ونظرا لرغبة الأندلسيين الجامحة في إنقاذ إخوانهم من فتك الأسبان ومعرفتهم كذلك بالفنون البحرية والطرق والتضاريس الجغرافية وإتقانهم للغة الاسبانية، فقد اشتهر منهم بحارة كثر أمثال بلانكو والرايس أحمد أبو علي ومراد الكبير، وبسبب فاعلية ومكانة وتأثير البحارة الأندلسيين ورياسهم في المعارك، أصبحت سفنهم تذكر صراحة في المعاهدات الجزائرية مع الدول الأوروبية، مثل المعاهدة التي وقعها مسؤولو الإيالة مع الطرف الفرنسي سنة 1646م، وللثقة العمياء التي وضعها العثمانيون في العنصر المورسكي نجدهم أنهم استعملوهم في المسؤوليات التي يشترط في تقلدها ابتداء الثقة والولاء الكبير للسلطة كما هو حال المناصب الاستخباراتية حيث استفادوا منهم في نقل الأخبار من الداخل الاسباني . (هلايلي، 2014، ص 339-342) وهذا بفضل علاقاتهم وارتباطاتهم بمناطقهم الأصلية.

وبهذا استغل الحكام العثمانيون المورسكيين واستفادوا من خدماتهم في استتباب الأمن واستحصال الاستقرار وتثبيت حكمهم وامتداده، عندما استعملوهم في الجيش البري غير النظامي مع بدايات تمهيدهم للفضاءات الترابية للبلاد الجزائرية وتأكيد طاعة الرعية، وكذلك عندما استخدموهم في القوات البحرية التي شكل الأندلسيون جزءا مهما منها، بل وعنصرا فاعلا ومؤثرا فيها، وقد ساعدتهم على ذلك إتقانهم للغة الاسبانية ومعرفتهم لخصوصيات

خصوصهم بالإضافة إلى اطلاعهم على التضاريس والمنافذ والمسالك البحرية والجغرافيا الاسبانية عامة.

3- 2 الإدارة الحضرية

استقر الأندلسيون في العديد من المناطق الحضرية للبلاد الجزائرية بعد تهجيرهم من أراضيهم، وهو أمر طبيعي لأي مهاجر أو لأجىء الذي غالبا ما يفضل الحضر على الريف لعوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية وأمنية، وكان استقرارهم مركزا في المدن الحضرية الساحلية والمدن القريبة من الساحل.

وقد وصفت الأبحاث والدراسات الأثنية التي تناولت موضوع الوجود الأندلسي في الإيالة الجزائرية بأنه كان مكثفا في مدينة الجزائر مركز حكم آل عثمان، إذ تذكر الباحثة عائشة غطاس أن معظم تركيبة الحضر في مدينة الجزائر كانت من العنصر الأندلسي حسب بعض الإخباريين (غطاس، 2001، ص 5) ويعارض هذا الطرح ما ذكره حمدان بن عثمان خوجة في كتابه " المرأة " حينما يقول: " كان سكان مدينة الجزائر في الأصل من العرب الذين فروا من اسبانيا عندما كانوا يستعملون مضيق جبل طارق لاقتراف جريمة الإغراق لدرجة أن عدد الضحايا بلغ ثلاثة ملايين نسمة... " (خوجة، 1982، ص 64).

ومنذ بداية توافد الأندلسيين على مختلف مناطق البلاد الجزائرية خلال القرن 15م، تقاسموا مع السكان المحليين شتى الأنشطة الحرفية والثقافية والفكرية والوظائف الحكومية (الواليش، 1994، ص 106) ، وبسيطرتهم على مجالات وظيفية وأنشطة اقتصادية عديدة، شكلوا جماعات تحكم في الشؤون المحلية الإدارية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية للمدن المهمة في البلاد وعلى رأسها مدينة الجزائر التي كانت منذ استقرار الحكام العثمانيين مركز الإدارة والحكم والسلطة والنفوذ المالي بالإيالة، وبهذا ما استفاد منهم العثمانيون في

السيطرة على مقاليد الحكم ومفاصله المختلفة خاصة وأن الأندلسيين عرفوا بولائهم للسلطة الحاكمة آنذاك لاعتبارات دينية وروحية وأمنية كذلك.

إن الحديث عن استعمال العثمانيين للأندلسيين في الوظائف ليس طرحا نظريا، وإنما واقعا وحقيقة بارزة خلال الحقبة العثمانية بالجزائر، فالحكام العثمانيون في الجانب الإداري تميزوا بفلسفة خاصة، إذ قسموا المجتمعات التي حكموها في البلاد العربية خصوصا التي منها الجزائر بموجب قوانينهم إلى فئات عديدة وكل فئة خصوها بامتيازات معينة كما هو الحال في مجال الوظائف، بحيث لم تمنح لكل فئات المجتمع بشكل متساوي ولكن حسب درجة الولاء والقرب من السلطة وأيضا حسب قيمة الخدمات المقدمة للنظام العثماني. وعلى الأساس المذكور ونظرا لولاء المورسكيين للنظام والدولة، فإن حكام آل عثمان استغلوهم لتثبيت حكمهم عن طريق إسنادهم العديد من الوظائف الحساسة والمهمة التي لم تكن في متناول كل أفراد المجتمع مثل منصب شيخ البلد ميلودي، (2019، ص 179)، وهو منصب مهم كان صاحبه دائم التواصل والاجتماع مع كبار المسؤولين في المسائل التي تخص المجتمع الحضري، وكان كذلك من مهامه الإشراف على نشاطات الأمانات الحرفية بالمدينة (DEVOLUX, 1852, p32)، كما مارس إلى جانب ذلك مهام الشرطة في المدينة واهتم بتطبيق القوانين الساري العمل بها (SHUVAL, 1998, p172)، وبمدينة الجزائر نجد أن هذا المنصب تم توارثه من قبل أحد العائلات الأندلسية البارزة وهي عائلة بوضربة مثل: السيد الحاج محمد بن السيد مصطفى بوضربة الذي كان على رأس المنصب المذكور سنة 1755م (ميلودي، 2019، ص 172).

وفي مؤسسات الوقف التي وجدت في مختلف المدن الحضرية المركزية بالإيالة، نجد أن العنصر المورسكي استعمل فيها بشكل ملفت للانتباه، حيث تم إحصاء 39 وكيلا لمؤسسة الحرمين الشريفين فكان منهم 7 وكلاء من العنصر

الأندلسي (سعيدوني، 2001، 192-193)، وتمكنت بعض العائلات الأندلسية من أن تحافظ على منصب نظارة الأوقاف لعدة سنوات كما هو الحال مع السيد الحاج ساعد الأندلسي الذي تقلد المنصب المذكور من سنة 1720 إلى غاية سنة 1731م، والأمر نفسه مع عائلة بلقاسم الأندلسي، إذ استمر أحد أفرادها وهو السيد أبو عبد الله الحاج بلقاسم الأندلسي ما بين سنتي 1720 و1729م (ميلودي، 2019، ص 179).

والواقع أنه لما كان الأندلسيون يعدون من سكان الحضر وانصهر العديد منهم مع الأهالي يصعب علينا في كثير من الحالات تحديد انتماءاتهم، لأن السجلات العثمانية وعقود البيع والشراء وسجلات المحاكم وغيرها تكتفي بتعريف الشخص في كثير من الحالات بحرفته التي اشتهر بها أو بوظيفته دون ذكر أصله وهو ما يصعب الجزم بأندلسيته من غيرها.

واستفادة الحكام العثمانيين من المورسكيين لم يكن في مجال تقليدهم للوظائف وحسب، ولكن أيضا مما أصبح يكونه هؤلاء من جماعات متلاحمة قوية ونافذة صاهرت العائلات التي حازت على مناصب مهمة، فبالإضافة إلى سيطرتهم على بعض المجالات الاقتصادية والإدارية متنوا خيوطهم الاجتماعية كذلك بمصاهرة العائلات النفوذية في الإدارة الحضرية بالإيالة (غطاس، 2001، ص 427).

وبهذا وظف العثمانيون المورسكيين أولا في الجيش منذ بواكير دخولهم الجزائر، فحارب معهم هؤلاء الأسبان والزعماء المحليين الذين تمردوا على السلطة الجديدة آنذاك، كما ساعدوا الحكام العثمانيين على حفظ النظام واستمراريته بتحقيق اللحمة والولاء من خلال المناصب الإدارية والاقتصادية المهمة التي حازوا عليها.

إن اقتران مبدأ الجهاد الذي نشأت وتوسعت به الدول العثمانية مع محنة المورسكيين الفارين من بطش الأسبان وقساوة محاكم التفتيش التي رعاها وأشرف عليها رجال الدين قد أعطى للسلطين العثمانيين الشرعية الدينية والسياسية لحكم وإدارة المجالات الترابية الإسلامية الغربية خصوصا، وما زاد من تلك الشرعية ضعف الكيانات السياسية القائمة والمتصارعة فيما بينها في اغلب أحوالها والمتحالفة مع الأسبان أحيانا أخرى أو على الأقل راضية بحكم الصليبيين، فدفع هذا الوضع ساكنة بلاد المغرب الأوسط للاستنجاد بالعثمانيين، وبهذا اكتملت شرعية امتداد الحكم العثماني نحو هذه البلاد إضافة لما شكلته قبل ذلك محنة الأندلسيين من تحد بعد أن لاحقهم التحالف الكنسي إلى منطقة شمال إفريقيا باحتلاله للعديد من مدنها الساحلية.

فأصبح العثمانيون بهذا يمثلون حماة الدين ومنقذي المسلمين في نظر العامة في مطلع الفترة الحديثة لما قدموه من خدمات لصالح الخلافة الإسلامية في وقت تراجعت قوة المسلمين وتمزقت دولتهم، وكان هذا الشعور أكبر لدى جماعة الأندلس فأظهروا ولاء شديدا وتفانيا كبيرا في خدمة الدولة العثمانية وإدارة النظام وتثبيت أركانه والحفاظ على استمراره.

4. خاتمة

إن العثمانيين بقدر ما قدموا للمورسكيين من خدمات عندما أنقذوهم من المحرقة الإسبانية فإنهم استغلوا وضعية هؤلاء في عدة جوانب أهمها: إضفاء الشرعية الدينية على امتدادهم وتوسعاتهم نحو المغرب، وتبرير وجودهم حتى أصبحوا في نظر العامة بمثابة منقذي الإسلام وحماة الدين. تحقيق الولاء والمناصرة لسلطتهم من قبل جماعة الأندلس خاصة، الذين انخرطوا في الوحدات القتالية البرية والبحرية وأعانوا العثمانيين أثناء التحرشات الأوربية والثورات المحلية.

واستفاد العثمانيون من المورسكيين في تثبيت إدارتهم واستمرار نظامهم من خلال الوظائف الحضرية المهمة التي شغلها هؤلاء والذين عرفوا بولائهم الشديد لسلطين آل عثمان والنظام العثماني.

كما أن الوجود المكثف للمورسكيين، والذين ناصروا السلطة بشدة، في العديد من المدن المهمة وخاصة مركز الإيالة، قد أحدث نوع من التوازن بين الساكنة في الخضوع للنظام والولاء للسلطة، وهو ما استفاد منه العثمانيون حينذاك.

إن حملة إنقاذ مسلمي الأندلس من التبعديات الإسبانية ومحاكم التفتيش الصليبية كانت في بادئ الأمر بشكل فردي من قبل الإخوة بربروس قبل أن تأخذ طابعها الرسمي بعد رعايتها من جهة السلطين العثمانيين، فعمليات الإنقاذ ليست جديدة صاحبت السياسة العثمانية بل سابقة لها، وإنما استمرت مع دخول المغرب الأوسط تحت سيادة آل عثمان وهذا ما جعلنا أن نقر بكل موضوعية أن العثمانيين استفادوا فقط من القضية المورسكية ووظفوها لتثبيت أركان سلطتهم، وذلك من أجل خدمة الإسلام وإعادة بعث مجد الدولة الإسلامية الأولى وكذلك من أجل التفرغ للدفاع عن المسلمين سواء كانوا أندلسيين أو غيرهم، فاستفاد الحكام العثمانيون من الجانب الإيجابي للمسألة لخدمة الخلافة الإسلامية التي تحتاج لرص الصفوف وتعبئة المسلمين وتحقيق اللحمة والمناصرة اللازمة.

في الأخير وبعد هذه الورقة البحثية المختصرة، يتبين أن دراسة المسألة المورسكية في السياسة العثمانية بإمكانها أن تقدم لنا معطيات علمية متعددة الجوانب تجيب عن إشكالات مازالت غامضة في التاريخ الحديث للبلاد العربية

التي خضعت للإدارة العثمانية، لذا ندعو الباحثين للإقبال عن مثل هكذا مواضيع نظرا لأهميتها الملحة باستغلال ما أمكن من مصادر محلية وأجنبية.

5. قائمة المراجع

1.5 المراجع باللغة العربية

1. خوجة، حمدان بن عثمان. (1982م). *المراة*. تعريب وتحقيق: محمد العربي الزيري (ط. 2). الجزائر: ش، و، ن، ت.
2. سعيدوني، ناصر الدين. (2001). *دراسات في الملكية والوقف والجباية في الفترة الحديثة*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
3. شويتام، أرزقي. (2006/2005). *المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830*، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر. الجزائر.
4. غطاس، عائشة. (2001/2000). *الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقارنة اجتماعية واقتصادية*. أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر. الجزائر.
5. مهمة دفتری 23، الحكم 244، بتاريخ 981هـ.
6. مهمة دفتری 46، العدد 326، بتاريخ 990هـ.
7. ميلودي، محمد. (2019). *الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني*. أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ الحديث، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 02. قسنطينة.
8. هلايلي، حنيفي. (2007). *بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني*. عين مليلة- الجزائر: دار الهدى.
9. هلايلي، حنيفي. (2014م). *القضية المورسكية في الفضاء العثماني الجزائري على ضوء فرمانات العثمانية (1492-1614)*. قدم إلى ملتقى الدولي الثاني حول العلاقات الجزائرية التركية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
10. الواليش، فتيحة. (1993/1994). *الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر*. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر. الجزائر.

2.5 المراجع باللغة الفرنسية

1. DEVOULX, A. (1852). *Tachrifat*. Alger: Imprimerie du Gouvernement.
2. SHUVAL, t. (1998). *La ville d'Alger vers la fin du 18^e siècle, population et cadre urbain*. Paris: C.N.R.S.